

ندوة الثورة العربية 1881-1981

9-7 ديسمبر 1981

الثورة العربية وفكرة البنك الوطنى

د. رعوفا عباس حامد - كلية الآداب - جامعة القاهرة

شهد مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر سعيا حثيثا من جانب القوى الإمبريالية الأوربية لنصب شبكها حول مصر، وكانت بريطانيا وفرنسا فى طليعة تلك القوى الحريصة على إكتساب أكبر قدر ممكن من النفوذ فى مصر ذات الموقع الإستراتيجى الفريد بين أوربا ومستعمراتها فى الشرق. ولم يقف صمود محمد على وحرصه على إمتلاك زمام المبادرة حجر عثرة فى طريق المساعى الفرنسية والإنجليزية لتحقيق معالم إستراتيجية فى مصر فحسب، بل كان النظام الإقتصادى فى عهده لا يسمح بتسرب رأس المال الأجنبى لينخر فى عظام البنيان الإقتصادى الذى أقامه محمد على بالإعتماد على إمكانات مصر الذاتية وحدها.

لذلك لم يكن غريبا أن تتضمن جهود بريطانيا لتحطيم قوة مصر العسكرية فى عهد محمد على ومناصرة الباب العالى، توقيع معاهدة بالطة ليمان الشهيرة مع الدولة العثمانية (16 أغسطس 1838) التى نصت على إلغاء الإحتكار فى أراضى الدولة (ومن بينها مصر) وحرية الرعايا البريطانيين فى ممارسة التجارة مع الأهالى وتحديد الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات فقد كان تحطيم الإقتصاد المصرى عن طريق فتح السوق المصرية على مصراعيها أمام التجارة الأوربية هدفا تسعى إليه السياسة الإمبريالية للتسرب إلى مصر وإخضاعها لسيطرتها.

وتحت جناح تسوية لندن (1840) التى ألزمت محمد على بتنفيذ المعاهدات المبرمة بين السلطان والدول الأوربية (وفى طليعتها معاهدة بالطة ليمان)¹، خلقت الظروف الموضوعية الملائمة التى نما فى ظلها النفوذ الإستعمارى الأوربى فى مصر نموا سرطانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وفتح الباب على مصراعيه أمام الإحتكارات الأوربية فى عهد سعيد وإسماعيل، فإحتدم التنافس بين القوى الإمبريالية حول تدعيم مراكزها السياسية فى مصر، وتصدير رؤوس الأموال إليها، وزيادة حجم جالياتها، وتوسيع نطاق نشاطها الإقتصادى، والإستحواز لرعاياها على أكبر قدر ممكن من الوظائف الحكومية.

وبعبارة أخرى، فقد الإقتصاد المصرى إستقلالته التى تحققت على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتمت بخطى سريعة عملية إدماج الإقتصاد المصرى فى الإقتصاد العالمى كإقتصاد تابع، وتحقق ذلك عن طريق القروض الشهيرة التى عقدتها الحكومة المصرية فى عهد سعيد وإسماعيل بفوائد باهظة (بلغت نحو ضعف سعر الفائدة العالمى) كما وجد رأس المال الصناعى فى مصر سوقا هامة لا ينافسه فيها أحد، وخاصة بعد تصفية القطاع الصناعى الذى شيده محمد على.

ومنذ بداية تلك الهجمة الإمبريالية الشرسة، حرص رأس المال الأوربى على الدخول فى علاقة مباشرة مع المنتجين المصريين (الفلاحين) عن طريق الإشتغال بالربا، فيقدم القروض المالية للفلاحين بشروط مجحفة² (تراوح سعر الفائدة السائد فى الريف المصرى فى السبعينات بين 10% و 12% شهريا)، ثم يستولى على أطيان من يعجزون عن سداد ما عليهم من ديون (وما كان أكثرهم) ولعبت المؤسسات القانونية الأجنبية (القضاء القنصلى، ثم المحاكم المختلطة منذ 1876) دورا هاما فى تثبيت سهام رأس المال الأجنبى فى جسد الإقتصاد المصرى. وهيات الأزيمة الإقتصادية التى عانت منها مصر فى منتصف الستينات بسبب كساد تجارة القطن، الفرصة لرأس المال الأجنبى لتحقيق الهيمنة على السوق المصرية، بقدر ما هيات له فرصة التحضير النهائى لمرحلة السيطرة السياسية على البلاد.

وأمام تدفق تيار التدخل الأجنبى العارم، برز التناقض بين السلطة الشرعية الأوتوقراطية (الخدوى) ورأس المال الأجنبى من ناحية، وبين القوى الإجتماعية المصرية التى أضررت من جراء السيطرة المالية الأوربية ورأس المال الأجنبى من ناحية أخرى، فكانت المعارضة الوطنية المتنامية التى لعبت دورا بارزا فى التمهيد لثورة مصرية حقيقية عام 1881-1882، وكانت فكرة تأسيس البنك الوطنى التى برزت فى تلك الأيام تمثل محاولة من جانب بعض قطاعات البورجوازية المصرية

¹ حول إلغاء نظام الإحتكار فى أواخر عهد محمد على، راجع:

Ahmed Abdul-Rahim Mustafa: The Breakdown of Monopoly system in Egypt after 1840 (in, Holt, P.M. ed.: Political and Social Change in Modern Egypt, pp 291 – 307).

² محمد دويدار: الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية 1978، ص 159 – 161

الوليدة للتخلص من نير رأس المال الأجنبي والخروج من فلكه لتحقيق الإستقلال الإقتصادي كقاعدة حصينة تقي البلاد من السيطرة السياسية الأوربية.

فقد بدأت البورجوازية الوطنية تدرك الأبعاد الحقيقية للأزمة المالية والتي تمثل سيطرة رأس المال الأجنبي على الإقتصاد المصرى فى تلك المناقشات التى دارت داخل مجلس شورى النواب فى دور إنعقاد 1879، وإن كانت شريحة التجار أكثر وعيا بخطورة تغلغل رأس المال الأجنبي فى البلاد. فقد تقدم النائبان محمود العطار وعبدالسلام المويلحى بعريضة إلى المجلس أشارا فيها إلى هيمنة رأس المال الأجنبي على السوق المصرية، حتى أن التاجر المصرى لا " يخرج عن كونه عاملا لغيره من الأجانب، إذ لو بحثنا عن حاله لا نجده يمتلك رأس مال... فقد فل فى صف التجار من يكون ذا يسار لا يذكر"³.

ورغم أن العريضة إستهدفت رفع القيود التى تحد من حرية التجارة الداخلية، وتعوق حركتها وإلغاء الأعباء الضريبية التى تتحملها التجارة، إلا أنها تدل دلالة واضحة على إدراك فنة التجار للأثار السلبية التى لحقت بالإقتصاد المصرى من جراء سيطرة رأس المال الأجنبي ورغم ذلك لم يتسع أفقهم -عندئذ- لتصور علاج شامل لهذا الداء.

وجاء ذلك التصور من جانب أحد الشوام المتمصرين يدعى أمين شميل⁴ الذى إكتسب خبرات لم تتوافر لزملائه المصريين نتيجة إستغاله بالتجارة بين ليفربول والأسكندرية وسورية، كما كان على دراية بالسوق المصرية منذ إستقراره بالأسكندرية ونقل تجارته إليها. فرأى أمين شميل أن السبيل "لنجاة البلاد من سطوة الأجانب" وإعادة الإستقلال إلى الحكومة وإزالة "مواقع الإستبعاد" هو تأسيس "بنك وطنى".

وأعد أمين شميل مذكرة ضمنها مشروع البنك، تقدم بها إلى الخديو بعد نحو أسبوع من إقراره اللائحة الوطنية (أبريل 1879) فاقترح أن يكون رأس مال البنك أربعة عشر مليوناً من الجنيهات، وأن تتم تغطية رأس المال خلال ثلاثة أعوام يقوم خلالها حملة الأسهم بسداد قيمتها على ستة أقساط، على أن يشتري المصريون وحدهم تلك الأسهم فتوزع على "الغنى والوسط والملاك والفلاح كل على حسب إقتداره غير مكره على ذلك" على أن تكون إدارة البنك "وطنية مؤيدة بقوانين مقدسة لا ينقصها أمير ولا مأمور، وحرمة معززة لا ينتهكها رئيس ولا مرؤوس".

ورأى أن تأسيس البنك على هذا النحو يحقق نتائج إقتصادية هامة فى طبيعتها "توطين الدين" المصرى أى جعله ديناً وطنياً، فيحصل البنك على ما قيمته عشرة ملايين جنيه من سندات الدين المصرى يستهلك منها ما قيمته ستمائة ألف جنيه فى كل سنة، مما يؤدي إلى إرتفاع قيمة السندات المصرية ورواجها، وبعث الثقة بها. ويترتب على ذلك "إنتظام تجارة البلاد وزراعتها" ويعتدل سعر الفائدة ويقبل التجار والأعيان على إقامة المشروعات والشركات النافعة فى جميع جهات القطر بفضل ما يقدمه لهم البنك من تسهيلات ائتمانية.

وبالإضافة إلى ذلك يهئى البنك المقترح للبلاد فرصة إستهلاك قدر كبير من ديونها فى كل عام إلى جانب ما تستهلكه الحكومة ذاتها فتتخلص البلاد من السيطرة الأجنبية. وقدر أمين شميل أن مصر قد تكسب فى نحو عشرين عاماً 150 مليوناً من الجنيهات ما بين ربح رأس مال البنك وزيادة قيمة أسهمه.

وقد قابل أمين شميل الخديو إسماعيل، وعرض عليه مشروع البنك الوطنى فوعده بدراسته⁵ غير أن الحوادث تطورت بعد ذلك على النحو الذى أدى إلى خلع إسماعيل وتولية توفيق فضاء المشروع فى خضم الأحداث ليعث من جديد فى مطلع عام 1882، فسادت فكرة تأسيس بنك وطنى إلى الظهور فى يناير من ذلك العام كحل لمشكلة الديون العقارية، وحتى لا تنتقل الأراضي الزراعية إلى حوزة الأجانب الذين يستولون عليها وفاء لديونهم نتيجة عجز الفلاحين عن سداد تلك الديون.

وكان حسن الشمس -أحد أعيان الشرقية المؤيدين لعرابي- هو صاحب هذه المبادرة، فطالب "أهل الثروة من الوطنيين" بتأسيس بنك وطنى برأس مال مصرى خالص، يقوم بإقراض الأموال للفلاحين بفوائد معتدلة وتتولى إدارته عناصر وطنية ويحظى بتأييد الحكومة وتشجيعها فتصدر تعليماتها إلى كافة العمدة ومشايخ القرى بأن يقتصر التعامل مع هذا البنك⁶.

³ لائحة عزتلو محمود بك العطار وعزتلو عبدالسلام بك المويلحى نائبى المحروسة، التجارة، عدد 1879/2/8

⁴ ولد أمين شميل بكفر شيما من أعماق لبنان فى 24 فبراير 1828، واشتغل بالتجارة، ثم منى بأزمات قلبية إنتهت بإفلاسه، فاستقر بمصر وزاول التجارة بالإسكندرية، ثم ما لبث أن تحول إلى الإشتغال بالمحاماة، وأصدر جريدة الحقوق عام 1886، ومات فى عام 1896. (انظر / جورجى زيدان: تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر، ج2، ط 2، القاهرة 1911، ص 206-208).

⁵ التجارة، عدد 1879/4/17.

⁶ المفيد، عدد 1882/1/23.

وفي مارس⁷، اتخذت الدعوة بعداً جديداً أعاد إلى الأذهان مشروع أمين شميل، ولكن قاعدة الإهتمام بالمشروع إتسعت هذه المرة لتشمل "أعيان البلاد ووجهائها" الذين أيدوا المشروع في ثوبه الجديد حتى يستفيد أبناء البلاد بمواردها الإقتصادية التي "لم يصيبهم منها إلا ما أتاهم إتفاقاً، وهو شئ يسير، والجانب الأوفر، بل كل تلك الفوائد، حصر بيد الأجانب" وعلل ذلك بقصر إهتمام أهل البلاد على الزراعة دون غيرها من الأنشطة الإقتصادية" بحيث أنهم متى أنبتت أرضهم زرعها سلموه إلى الأجنبي ينقله من القرى إلى البنادر، ومن البنادر إلى الأسكندرية ثم إلى أسواق أوروبا، وفي جميع هذه الأسفار تتحمل حاصلات البلاد من العمولات والأجور والسمسرات وما شاكل ذلك فئات فادحة، تخرج من صندوق أهل البلاد وأصحابها وتملاً خزائن الأجانب" ولما كان الإستقلال لا يتحقق إلا إذا كان أهل البلاد هم المتولين لمصالحهم المادية" فإن عليهم أن ينشئوا "جمعيات زراعية وصناعية وشركات مالية وتجارية" تعيد للبلاد مواردها المفقودة وتنافس الشركات الأجنبية في السوق المصرية على أن تكون البداية متمثلة في إقامة "شركات مالية تجارية وطنية" في صورة "بنك وطني مصري".

ورأى اصحاب هذه الفكرة أن يتسع نطاق المساهمين في البنك لتشمل سكان البلاد من المصريين والمتمصرين الشوام "الذين اختبروا أحوال القطر ودرسوا تجارته، وإختلطوا بأهله وعرفوا أخلاقهم" ويتولى التجار "المشهود لهم بالخبرة والأمانة" وتكون للمصريين الاغلبية في مجلس إدارة البنك الذى يستخدم اللغة العربية في حساباته ومكاتبته وينشر ميزانيته "الإطلاع المساهمين والجمهور عليها".

ونظراً لأهمية الإسكندرية بالنسبة للتجارة الخارجية، رأى اصحاب الفكرة أن يتخذ البنك من الثغر مركزاً له على أن تكون له فروع في القاهرة والمديريات والأرياف ويتولى تسهيل المعاملات ويعمل على تنشيط التجارة الوطنية ويشرف على كل فرع واحد من أعضاء مجلس الإدارة، على أن يفتتح فرعان أحدهما بلندن والآخر بباريس لتصرف المحاصيل المصرية وشراء ما يلزم زراعتنا وصناعتنا وتجارتنا من الآلات والفحم وتديبر مصالح البلاد في أوروبا دون حاجة إلى التعامل مع البنوك الأجنبية.

ويتولى البنك تقديم القروض للفلاحين بضمان حاصلاتهم الزراعية وللتجار بضمان بضائعهم ويقدم أيضاً القروض بضمان الأوراق المالية، ويمول المشروعات الصناعية الوطنية وبذلك يصبح إبتكاً جامعاً لفوائد البنوك الزراعية والعقارية والتجارية والصناعية معاً" ويبدأ البنك برأس مال قدره 2,400,000 جنيهاً استرلينياً موزعة على مائة وعشرين ألف سهم قيمة كل منها عشرون جنيهاً استرلينياً يدفع ربع قيمتها أولاً بواقع خمسة جنيهاً استرلينياً عن كل سهم.

ووقف وراء المشروع هذه المرة ثلاثة من البيوت المالية الصغيرة بالإسكندرية كان يمتلكها بعض الشوام المتمصرين هم: جبران مخلع وعائدة ورغيب، عرضت تغطية رأس المال بشراء نصف أسهم البنك على أن يطرح باقى الأسهم لإكتتاب "أبناء الوطن" ولا يسمح للبنوك الأوروبية أو الأفراد الأوربيين بحمل أسهم البنك حتى "يكون لأبناء الوطن الرأى الغالب في هذا العمل لأن المراد منه أن ترد أشغالهم إليهم وهذا تحقيق رجاء الوطنيين وتلبية ندائهم بمصر للمصريين"⁸.

وهذا الرابطة بين المشروع وبين الخط السياسى للثورة العربية يعكس وعى فريق من "البرجوازية الوطنية" بما للإمبريالية من آثار سلبية على إقتصاد البلاد، هذا إذا صح ما قيل من أن "الأمرء وأعيان البلاد ووجهائها" قد تقبلوا الفكرة عندما عرضت عليهم، وتوحى الكتابات المتناثرة في صحف الثورة العربية كالمفيد والطائف ومصر وكذلك الوطن أن ثمة إهتماماً بالترويج للمشروع وخاصة أن من كتبوا عن المشروع كعبد الله النديم وسليم النفاش وميخائيل عبدالسيد وحسن الشمس كانوا على صلة وثيقة بقيادة الثورة وإن كان ذلك لا يعنى أن الثورة قد تبنت المشروع وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

وكان القضاء على الوساطة التجارية الأجنبية أحد الأهداف الهامة التي رمى إليها المشروع فقد كان يسعى إلى "فتح أسواق جديدة لمحاصيل البلاد كبيعها راساً إلى المعاملين بأوروبا" كذلك كان المشروع يهدف إلى إقامة صناعة مصرية حديثة مع تدعيم الصناعات القائمة " فيسلف اصحاب المعامل النقود، ويتكفل بشراء لوازمهم من الآلات والمواد من أحدث الإختراعات مجتهداً في تقليل كلفتها، ويتولى تصريف مصنوعاتهم في أرباح الأسواق...."

وأبدى أصحاب البيوت المالية الثلاثة: مخلع وعائدة ورغيب إستعدادهم لإدماج نشاطهم في البنك المقترح، وبذلك يبدأ البنك مزوداً بالخبرة اللازمة لمثل هذا العمل، ويتجنب العثرات التي تواجه من يرتادون العمل المصرفى دون خبرة كافية كما أن إدماج تلك البيوت المالية في البنك الجديد يوفر الثقة به ويجلب إليه العملاء الذين يفضلونه على غيره من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر فضلاً عن كون أبناء الوطن جميعاً يقتصرون على الشغل معه لأنه منهم ولهم"⁹.

ومن الملاحظ أن مشروع البنك الوطنى الذى روجت الدعاية له في ربيع 1882 لا يكاد يختلف كثيراً عن مشروع أمين شميل الذى تقدم به إلى الخديوى إسماعيل في إبريل 1879، فكلهما يحمل مضمون تخليص الإقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية ومحاولة إقامة نواة لإقتصاد وطنى متحرر من التبعية ولكن مشروع شميل ينفرد بالإهتمام بقضية الدين

⁷ مصر، عدد 1882/3/15

⁸ المفيد، عدد 1882/3/23

⁹ مصر، العدد سابق الذكر.

العام ويسعى لتمصير الدين من خلال البنك المقترح أو نقل حقوق الدائنين -أو جانب منها على الأقل- إلى المصريين ولعل إغفال مشروع ربيع 1882 لهذه القضية الهامة وعدم إدخالها في الاعتبار عند تعديد المهام التي يمكن أن يؤديها البنك الوطني يرجع إلى صدور قانون التصفية (17 يوليو 1880) الذي نظم علاقة الحكومة المصرية بالدائنين الأوربيين وأوقف معظم إيرادات الحكومة على سداد الدين بعد توقيده، وبذلك أصبح الدين العام مسألة دولية لا يمكن المساس بها كما أن أحمد عرابي أكد في أكثر من مناسبة إحترام مصر لتعهداتها الدولية وحرصها على الوفاء بها ولذلك إقتصرت مشروع ربيع 1882 على الإهتمام بوضع حد للسيطرة الأجنبية على السوق المصرية، ومحاولة إخراج الإقتصاد المصرى من فلك التبعية لأوروبا.

ترى.... هل كانت "البورجوازية الوطنية" مهياة-عندئذ- للعب مثل هذا الدور؟ لقد كانت "البورجوازية الوطنية" زراعية التكوين فهي تستند إلى ملكيتها للأطيان الزراعية الواسعة في بلد كانت تقوم حياته الإقتصادية على الزراعة، وكانت حديثة النشأة فلم يتعدم الأساس الإقتصادى الذى قامت عليه إلا من خلال التصور النسبى لحقوق الملكية الزراعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ولم تتسع آفاقها لتبلغ درجة التطلع إلى إستثمار أموالها فى الأنشطة البعيدة عن الزراعة وإنما كانت تفضل إستثمار ما تدره عليها الزراعة من أرباح فى شراء المزيد من الأطيان الزراعية، ونادرا أن نجد بينهم من يتطلع إلى إقتحام مجالات الأعمال المالية والمصرفية¹⁰.

وحتى الجناح التجارى من تلك الطبقة كان يستند إلى ملكياته الزراعية الواسعة، كما كانت الحال بالنسبة لعائلات العقاد والهجين بالقاهرة والشمس بالقازيق واللوزى بدمياط بل كانت التجارة تعد -بالنسبة لهؤلاء- نشاطاً ثانوياً، وهى تجارة بالمحاصيل الزراعية أساساً وكان هذا الجناح يضم بعض العائلات القبطية التى إشتغلت بالوساطة التجارية لحساب البيوت الأوربية، وإزداد نشاطها بعد سقوط نظام الإحتكار، وحققت قدراً لا بأس به من تراكم رأس المال ولكن سيطرة رأس المال الأجنبى على تجارة التصدير وتحكمه فى السوق الوطنية، جعل تلك العائلات تتجه إلى إستثمار أموالها فى الزراعة فأقتنت الأطيان الواسعة مكتفية بما تحققه تجارة المحاصيل الزراعية من أرباح وما تدره عليها أطيانها من مكاسب¹¹.

وغلب على النشاط التجارى الوطنى الطابع الفردى أو العائلى فلم يفكر المصريون المشتغلون بالتجارة فى ذلك العهد فى إتباع أنظمة الشركات المساهمة نظراً للإعتقاد السائد بأن الربح الذى تحققه الشركات من قيامها بعملها بالسندات والأسهم مكروه من الوجهة الدينية، وبذلك حرموا من مزايا الشركات المساهمة محدودة المسئولية التى تتحمل مخاطر القيام بالمشروعات المختلفة. وتحول النشاط الفردى أو العائلى الذى غلب على التجارة الوطنية إلى قيد على تطور رأس المال التجارى المصرى فى تلك الحقبة (وهو شرط أساسى للعمل المصرفى) فلم يستطع ذلك النشاط الفردى الصمود فى وجه الأزمات وخلال فترات الكساد، فكان يتهدده الإفلاس مالم يسع إلى القناعة بإستثمار مضمون فى الأطيان الزراعية. وهذا يفسر سيطرة الأجانب على التجارة المصرية وعلى النشاط المصرفى خاصة لأن المصريين عندئذ كانوا ينظرون إلى أعمال الصيرفة كعمل من الأعمال المنافية للشريعة الإسلامية ويعدون نشاطها من قبيل الربا¹².

وهكذا كانت البورجوازية الوطنية تركز إستثماراتها فى الزراعة وإنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى تتحدد أسعاره حسب حركة العرض والطلب فى السوق العالمية، ورغم أكتوائهم بنار المرابين الأجانب والبنوك العقارية إلا أنهم لم يحاولوا أن يجربوا حظهم فى هذا الميدان ليدروا عن أنفسهم خطر الإعتقاد على الشركات الأجنبية فى التسهيلات الإئتمانية التى يحتاجون إليها. وحتى الحالات النادرة التى حاول فيها فريق من كبار ملاك الأطيان المصريين إستثمار أموالهم فى مشاريع بعيدة عن مجال الزراعة جاءت فى منتصف الثمانينات وأواخر التسعينات وباءت بالفشل لمقاومة سلطات الإحتلال البريطانى لها بصورة أو بأخرى¹³ فكانت السمة الغالبة على "البورجوازية الوطنية" حرصها الشديد على عدم المغامرة بأموالها بالمساهمة فى مشروعات مالية واسعة، وإقتصرها على النشاط الزراعى وتجارة القطن.

ولعل ذلك يفسر عدم تهيؤها لتقبل الدعوة إلى تأسيس بنك وطنى، سواء تلك التى أطلقها أمين شميل أو حتى حسن الشمس أو المشروع الذى روج له فى ربيع 1882. لقد قيل أن المشروع الأخير لقى تأييد "الأمرء والأعيان والوجهاء"، وهو تأييد ينسحب على تشخيص أصحاب المشروع للداء الذى يعانى منه الإقتصاد المصرى مما يعكس إدراكهم لمخاطر الهيمنة الرأسمالية الأوربية على إقتصاد البلاد، وربما إنسحب ذلك التأييد أيضاً على العلاج المقترح لذلك الداء، ولكن روح المبادرة عندهم كانت غائبة، فلم نسمع فى المصادر المعاصرة عن خطوات إيجابية إتخذت لوضع المشروع موضع

¹⁰ وإذا وجد مثل هؤلاء كانوا نفراً قليلاً من المتمصرين (الشوام) المشتغلين بأعمال الوساطة التجارية أو إقراض الأموال.

¹¹ ومن أمثلة ذلك عائلات بشارة بالأقصر وويصا وحنا ميخائيل وأسبوط وقرياقس وعبيد بقنا وحنا سوريبال بالمنيا. (راجع/ رمزى تادرس: الأقباط فى القرن العشرين، د 3، ص 69-75، د 5، ص 41-51)

¹² محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الإقتصادى فى العصور الحديثة مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1944، ص 231.

¹³ تقصد بذلك مصنع الزجاج الذى أنشأه احمد المنشاوى باشا وحسن بك عبدالله بالإسكندرية عام 1885، وشركة سكك حديد الفيوم الضيقة التى أسسها بعض الأعيان من الأقباط والمتمصرين الشوام عام 1898، وشركة الغزل والنسيج التى أسسها بعض الممولين المصريين بالإسكندرية عام 1896 (راجع: رءوف عباس: النظام الإجماعى فى مصر فى ظل الملكيات الكبيرة 1837 - 1914، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة 1973، ص 127 - 129، 168).

التنفيذ، وأقتصر الأمر على تكرار الدعوة إلى تأسيس البنك بأقلام كبار الكتاب كعبدالله النديم¹⁴ وسليم النقاش وميخائيل عبدالسيد الذى أطلق آخر صيحة من أجل هذا المشروع فى آخر يوليو 1882.¹⁵

ولا ريب أن إعادة الإبداع فى البنوك لم تنتشر بين المصريين إلا ببطء شديد، ويرجع ذلك إلى ظروف إجتماعية وإقتصادية متعددة، لعل من أهمها قلة مدخراتهم نسبياً وتسلسل الأجانب على قطاعات التجارة والصناعة والنقل، وهى القطاعات التى ينتشر فيها التعامل مع البنوك، بينما إقتصروا الوطنيون على الزراعة أساساً، وهى أقل إتصالاً بالمصاريف من غيرها من ألوان النشاط الإقتصادى¹⁶ ولذلك ظلت البنوك التى زاولت نشاطها فى مصر عندئذ تعتمد أساساً على مواردها الذاتية والأموال التى تستمدتها من الخارج أما الودائع المحلية العامة والخاصة فكانت قليلة الأهمية نسبياً وتذكر بعض المراجع أنه "حتى الحرب العالمية الأولى لم تلق البنوك الأجنبية نجاحاً يذكر فى إجتذاب ودائع المصريين وظلت تصدر أسهمها فى الخارج، وتعتمد على الإقتراض المسمى من الأسواق المالية العالمية وكان الشطر الأكبر من ودائعها الداخلية يستمد من الهيئات الحكومية وشبه الحكومية مثل: المحاكم المختلطة والأهلية وبلدية الإسكندرية وصندوق الدين والجمارك والسكك الحديدية، ومن أثرياء الأجانب والشركات المساهمة الكبرى".¹⁷

وكان من الطبيعى أن تخلو المصادر من الإشارة إلى إهتمام قادة الثورة العربية بمشروع الثورة العربية بمشروع البنك الوطنى، فقد روجت الدعاية للمشروع فى ربيع 1882 عندما كانت قضية مؤامرة الضباط الجراكسة تستحوذ على أكبر قدر من إهتمام الثوار، حيث بلغ الصراع ضد السلطة الأوتقراطية ذروته، وتجمعت فى الأفق نذر التدخل العسكرى الأجنبى (المظاهرة البحرية والمذكرة الثنائية) وإستقالت وزارة الثورة (وزارة محمود سامى) ثم وقعت مذبحه 11 يونيو وضربت الإسكندرية وبدأت المواجهة المسلحة بين الثورة والإنجليز لتنتهى بوقوع مصريين ببرائن الإحتلال البريطانى، وإحكام ربط مصر بروابط التبعية السياسية للإمبريالية إستكمالاً للتبعية الإقتصادية التى بدأت مع النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وهكذا وئدت فكرة "البنك الوطنى" التى تردد أصدائها خلال الثورة العربية كأداة للإفلات من التبعية الإقتصادية لإوربا، ونواة لتحقيق الإستقلال الوطنى غير أنها عادت إلى الظهور من جديد خلال الأزمة الإقتصادية التى تعرضت لها البلاد عام 1907 فتعلت الأصوات بالمناداة بتأسيس بنك وطنى لإنقاذ البلاد من سيطرة رأس المال الأجنبى،¹⁸ دون أن يتضمن ذلك تصوراً لمشروع البنك المقترح على نحو ما حدث أثناء الثورة العربية، ولم يتغير موقف البورجوازية الوطنية من الدعوة هذه المرة فقد ظلت قانعة بإستثمار رأس مالها فى الزراعة وحدها.

وظلت الفكرة تتردد على صفحات الجرائد من حين لآخر حتى تبلورت فى النهاية فى تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصرى المنعقد فى 29 إبريل 1911، الذى ذهب إلى أن إصلاح الحالة الإقتصادية يقتضى التخلص من سيطرة البنوك المالية الأجنبية على السوق وتحكمها فى المصريين وأن ذلك لا يتحقق إلا بتأسيس "بنك مصرى" يقوم على رؤوس أموال مصرية خالصة وكان قرار إنشاء البنك فى مقدمة القرارات الإقتصادية التى صدرت عن المؤتمر، وتقرر إيفاد طلعت حرب إلى أوربا لدراسة نظم البنوك بها، ووضع مشروع للبنك المصرى على أساس علمى يتفق مع الظروف الإقتصادية للبلاد¹⁹ ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية على مصر عرقل إمكانية تحقيق المشروع الذى لم يقدر له أن يرى النور إلا عام 1920.

¹⁴ طالب النديم بتكوين بنك قومى لمساعدة الصناع ومساندة الصناعة الوطنية وحمايتها واستحضار ما يلزمها من الآلات ليكون ذلك سبيلاً للتخلص من سيطرة الأجانب على الإقتصاد المصرى. (راجع /عبدالمنعم الجميلى: عبدالله النديم ودوره فى الحركة السياسية والإجتماعية، دار الكتاب الجامعى، القاهرة 1980، ص 355)

¹⁵ الوطنى، عدد 1882/7/30

¹⁶ حسين خلاف: التجديد فى الإقتصاد المصرى الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة 1962، ص 310

¹⁷ على الجرئلى: تطور النظام المصرفى فى مصر، بحوث العيد الخمسينى لجمعية الإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة 1960، ص 234-235)

¹⁸ الجريدة، عدد 1 / 10 / 1907.

¹⁹ المؤيد، عدد 4 / 5 / 1911.